السهيلي وانفراداته النحوية

إعداد
د/ أنور أبو اليزيد حسن الشعواطي

المقدمة

الحمد لله خالق الإنسان ، معلمه البيان ، والصلاة والسلام على خير الأنام صلى الله عليه وسلم ، وبعد :

تعتبر الأندلس الجسر الرابط بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية ، وهذه المنطقة لو حددناها لغويا لوجدنا فيها عدة لغات عربية ، وإفرنجية ، وبربرية ....إلخ ففيها خليط من الأجناس البشرية ، وخليط من اللغات ، فلعل هذا من الأسباب الكثيرة التي جعلت البحث اللغوي يزدهر في هذه البلاد ، فرغم الظروف السياسية القاهرة ، ودفاعاً عن لغة القرآن الكريم ، نجد الكثير من شيوخ الأندلس اهتموا بتدريس اللغة العربية ؛ حفاظاً على الدين الإسلامي ، والقرآن الكريم.

وقد حبى الله العربية بعلماء أجلاء حملوا مشعلها على مر العصور ، وكان من هؤلاء العلماء عالم كبير ما درس علماً إلا برّز فيه ، ولا تناول فناً إلا وُفِّق فيه ، ذاع صيته ، وطوّفت في الآفاق شهرته ، تصدى للدرس فأفاد ، وتوجه للتأليف فأجاد ، عمَّ فضله ، وتتابع أثره ، فأفاد منه تلاميذه ، وبقيت لنا كتبه وآراؤه ، وكانت له انفراداته التي تشهد بعلو قدره ومكانته بين النحويين .

وقد استخرت الله تعالى ، وجعلت دراسة (السهيلي وانفراداته النحوية) عنواناً لبحثي .

وتتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي :

أولاً : لم تلق حياة هذا العالم كبيرَ اهتمام من الدارسين والباحثين قديما أوحديثا. ولعل شهرة أقرانه في مجال العربية كابن خروف وابن عصفور كان لها أثر في ذلك .

ثانياً : الوقوف على فكر العلامة السهيلي ، ونتاجه النحوي ، والذي يتسم بالنظر الثاقب ، وآرائه المستقلة ، ومناقشاته الجادة لآراء النحاة ومذاهبهم .

ثالثاً : الوقوف على آرائه النحوية التي انفرد بها بين النحويين ، ودراسة هذه الآراء ، وبيان جهده فيها .

وقد دعت طبيعة الموضوع ، وسير البحث أن يقسم إلى مبحثين تسبقهما المقدمة ، وتعقبهما الخاتمة ، وفهرس المصادر والمراجع على النحو التالي :

* **المقدمة ، وفيها أذكر أسباب اختيار هذا الموضوع ، وخطته ، والمنهج المتبع في كتابته.**

* **المبحث الأول : تناولت فيه التعريف بالسهيلي.**

المبحث الثاني : تناولت فيه المسائل النحوية التي انفرد بها السهيلي.

وبلغ عددها تسع مسائل جعلتها في تسعة مطالب.

* **خاتمة البحث :** وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها .

* **وأخيرا** فهرس المصادر والمراجع .

وقد تعاونت مناهج ثلاثة في دراسة مسائل البحث هي المنهج الاستقرائي ، والمنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي النقدي .

والله أسأل أن يجعلني من المخلصين لخدمة دينه ولغة القرآن ، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يحظى الرضا والقبول ، والله المستعان ، وعليه العون والتكلان.

المبحث الأول

ترجمة السهيلي

اسمه ونسبه :

لم يقع خلاف بين المَعْنِيِّينَ بالترجمة للسهيليّ في اسمه أو نسبه ، ولعل ذلك يرجع إلى أن السهيليّ قد أملى نسبه على تلميذه ابن دحية .

قال ابن دحية : " أبو القاسم السهيليّ أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسين ، واسمه : أَصْبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح ، وهو الداخل للأندلس ، هكذا أملى عليّ نسبه.

وقال : إنه من ولد أبي رويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله – صلي الله عليه وسلم – لواء عام الفتح " [١] .

والسهيليّ نسبة إلى سهيل ، وقد اختلف في المقصود بسهيل ، فقيل : هو اسم قرية قريبة من مالقة [٢] ، وقيل : هو اسم حصن [٣] .

وأما الخثعمي فهو نسبة إلى أبي رويحة الخثعمي ، كما جاء في نص ابن دحية السابق .

وقد عُرِف السهيليّ بثلاث كُنَى هي : أبو القاسم ، وأبو زيد ، وأبو الحسن [٤] لكن أشهرها أبو القاسم.

---

(١) المطرب/ ٠ ٢٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٣٤٩ ، والديباج المذهب ١/ ٤٨٣.

(٣) تاج العروس " فصل السين باب اللام " ، وأبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحوي/ ٤٧.

(٤) الديباج المذهب ١/ ١ ٤٨.

- **مولده ونشأته وأسرته :**

ذكـر ابـن دحيـة سـنة ولادتـه ، فقـال : " سـألته عـن مولـده ، فـأخبرني أنـه ولـد سـنة ثمـان وخمسمائة " (١).

وقد اختلف في مكان ولادته ، فقيل :إنه ولد بمدينة مالقة (٣) ، وقيل: بأشبيلية ( ) ، وقيل : بحصن سهيل (٤) .

وأما نشأته : فقد نشأ بمالقة ، قال ابن دحية : " ونشأ بمالقة ، وبها تعرّف ، وفي أكنافها تصرّف حتى بزغت في البلاغة شمسه ، ونزعت به إلى مطامح الهمم نفسه " (٥) .

وأما أسرته : فلم تشر كتب التراجم إلى أسرته إلا إشارات عابرة ، منها قول **السهيليّ** : " كان (٦) يجل أبي رحمه الله " (٨) ، وقول ابن دحية : " وسمع الموطأ على خال أبيه " (٩) .

وجاء في طبقات المفسرين أنه " من بيت علم وخطابة " ( ) .

---

(١) المطرب/٢٣٣ ، ويراجع : البداية والنهاية ٢ / ٣١٨.

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ٤ ١٤.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤ / ٩ ١٣٤.

(٤) الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال/٢٥٧ ، وأبو القاسم السهيليّ ومذهبه اللغوي/٤٨.

(٥) المطرب/ ٥٠ ٢٣.

(٦) أي : شيخه أبي داود سليمان بن يحيي .

(٧) المطرب/٢٣١ ، ويراجع : أبو القاسم السهيليّ/ ٤٥.

(٨) المطرب/ ١ ٢٣.

(٩) طبقات المفسرين ٣ / ٢٧.

وقال الذهبي : " ولد الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر الخثعمي " [١] .

ولعل السبب في تلك الإشارات العابرة أن السهيلي لم يكن ليتحدث عن أهله كثيراً ؛ كي لا يتذكر مصيبته فيهم فقد " أغار الفرنج على سهيل ، وخربوه ، وقتلوا أهله وأقاربه وكان غائباً ، فاستأجر من أركبه دابة، وأتى بها إليه ، فوقف بإزائه ، وقال :

يا دارُ أين البِيضُ الآرامُ أم أين جيرانٌ علىّ كرامُ

رابَ المحبُّ من المنازلِ أنّه حَيًّا فلم يَرْجِعْ إليه سلامُ

لما أجابني الصَدَى عنهم ولم يَلجِ السّامعَ للحبيبِ كلامُ

طارحتُ وُرْقَ حَمَامِها مُتَرنماً بمقالِ صَبٍّ والدّموعُ سِجامُ

يا دارُ ما فَعَلَتْ بِكِ الأيَّامُ ضَامَتْكِ والأيَّامُ ليس تُضَام " [٢].

- **شيوخــه :**

نهل السهيليّ من معين شيوخ كثيرين ، سأخص بالذكر منهم من صرحت كتب التراجم أنه أخذ عنهم العربية وتعلقاتها ، وهم :

(١) ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) [٣].

(٢) ابن الأبرش (ت ٥٣٢ هـ) [١] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ٤/١٣٤٨ ، ويراجع : بُغية الملتمس للضبي/ ٤٦.

(٢) الأبيات من بحر الكامل لأبي القاسم السهيليّ .ينظر: المغرب في حلى المغرب ١/٤٤٨.

(٣) المطرب/ ٢٣١ ، ويراجع : تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٩.

(٣) ابن الرماك (ت ٥٤١ هـ) [٢] .

(٤) أبو مروان عبد الملك بن مجير (ت بعد ٥٥٠ هـ) [٣] .

(٥) أبو محمد القاسم بن دحمان (ت ٥٧٥ هـ) [٤] .

وليس هؤلاء الشيوخ هم كل من أخذ السهيليّ عنهم العربية وتعلقاتها، وإنما هناك آخرون يدلنا على ذلك أن ابن دحية ذكر – بعد ذكر الشيوخ المتقدم ذكرهم . أنه أُجِيز له " إلى جماعة من العلماء والنحاة والأدباء " [٥].

- **تلاميذه :**

أخذ عن السهيليّ العربية جم غفير من العلماء منهم :

١- عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيي الأنصاري (ت ٦١١ هـ) [٦].

٢- أبو علي الرندي (ت ٦١٦ هـ) [٧].

٣- ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣ هـ)[١].

---

(١) المطرب/ ٢ ٢٣.

(٢) السابق والصفحة.

(٣) المطرب/ ٠ ٢٣.

(٤) المطرب/ ١ ٢٣.

(٥) المطرب/ ٢ ٢٣.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٧ ٣.

(٧) الإحاطة ١/ ٩ ٢٤.

٤- أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ)( ) . ٢

- **آثاره العلمية :**

قد أثرى السهيليّ المكتبة العربية بمؤلفات خلدت ذكره على مرّ العصور ، فلم يطلع عليها أحد إلا شهد له بالتقدم ، ويمكن استعراض أسماء مؤلفاته على النحو التالي :

(١) نتائج الفكر (وهو كتاب مطبوع) : هكذا سمّى السهيليّ كتابه ، فقد أحال في كتابه الروض الأنف عليه ، قال : " وقد فرغنا من كشف أسرار هذا الباب في نتائج الفكر" ( ) . ٣

(٢) الأمالي (وهو كتاب مطبوع) : كان للسهيليّ أمالٍ متفرقة أملاها، وقد أشار إلى ذلك في الروض ( ) . ٤

والسهيليّ لم يجمع أماليه في مؤلف مستقل ، وإنما كان هذا من فعل أحد العلماء ، ولذلك فإن الكتاب المطبوع قد يشتمل على كل أمالي السهيليّ ، وقد لا يشتمل( ). ٥

(٣) الفرائض وشرح آية الوصية (وهو كتاب مطبوع) : وقد نسبه إليه جلّ المترجمين ، ولكن اختلفوا في تسمية الكتاب ، فسماه بعضهم ( ) شرح آية الوصية ، وسمّاه بعضهم (٦

---

(١) المطرب/٢٣٣ ٢٣٤ ، ويراجع : أبو القاسم السهيليّ/ ٨٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٤٦٣.

(٣) الروض الأنف ٣/ ٤ ١٦.

(٤) الروض الأنف ٣/ ٢١٤ ، ٧ ٢٣.

(٥) ينظر: مقدمة محقق الأمالي الدكتور البنا/ ١٥.

(٦) مفهم بإن فورك في الديباج المذهب ١/ ٤٨٠ ، والفيروزابادي في البلغة/ ١٣٢، والداودي في طبقات المفسرين ١/ ٢ ٢٧.

الفرائض .

وقد وضع له محقق الكتاب مسمى بـ " الفرائض وشرح آية الوصية " [٢] .

(٤) التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام (وهو كتاب مطبوع) : هكذا سماه السهيليّ [١] ، و تبعه تلميذه ابن دحية [٣] ، غير أن ابن دحية وضع[٤] " فيما" موضع " بما ".

(٥) الروض الأنف والمشرع الرّوَي في تفسير ما اشتمل عليه حديث سيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واحتوى (وهو كتاب مطبوع) : هذا هو عنوان الكتاب كاملاً كما ذكره ابن دحية في قوله : " وتصانيفه كثيرة ، فمذهبتها كتاب: الروض الأنف والمشرع الروي في تفسير ما اشتمل عليه حديث سيرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واحتوى " [٥] .

(٦) دلائل النبوة : قد نسبه إليه أبو حيان في قوله : " ونقل السهيليّ في كتابه دلائل النبوة من تأليفه " [٦] .

هذه هي مؤلفات السهيليّ كما ذكرها السهيليّ ومن تلاه .

---

(١) مهـ م الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤/١٣٤٩ ، وابـ ن كثير في البداية والنهاية ٢ /٣١٨.

(7) يراجع :النتائج/ ٥ ١ .

(٣) الـروض الأنـف ١/ ٧ ، وقد اكتفى فيـه واضع أخـرى بتسميته هذا الكتاب بالتعريف والإعلا م .
يراجع : السابق ١/ ١٠١ ، ٣/ ٨٣ ، ٣/ ٢٨ ، ٤/ ٣٦- ١٩٩ .

(٤) المطرب/ ٧ ٢٣.

(٥) المطرب/ ٦ ٢٣.

(٦) البحر المحيط ١/ ٢ ٦٢.

وللسهيليّ مسائل متفرقة كما قال المترجمون له [١] .

هذا ، وقد نُسِب إليه أن له كتاباً في شرح الجمل لم يتم [٢] .

والحق أن شرح الجمل يراد به نتائج الفكر ؛ لأن السهيليّ وتلميذه ابن دحية لم يشر أحدهما إلى شرح السهيليّ للجمل ، وإنما وقع اللبس عند من قال ذلك بسبب ترتيب " نتائج الفكر " على أبواب الجمل [٣] .

- **عصره :**

ولد السهيلي سنة (٥٠٨هـ) ، ومات سنة (٥٨١هـ) ، ومن ثم فإنه قد شهد عصرين من عصور الأندلس ، هما : عصر المرابطين (٤٩٣هـ – ٥٤١هـ) ، وعصر الموحدين (٥٤١هـ – ٦٦٨هـ).

وقد عني المرابطون بأعمال الجهاد ومحاربة النصارى ، فكانت دولتهم دينية عسكرية قبل كل شيء ، ولم تهتم برعاية العلوم والآداب ، ومن ثم فإن الحركة الفكرية في هذا العصر عاشت حالة ركود نسبي ، ولم تحظ بازدهار يلفت النظر بل إن مطاردة الحكومة المرابطية البحوث الكلامية والفلسفية كانت لها أثرها في صد الحركة الفكرية وفي تأخرها ، ومع هذا فإن هذا العصر لم يخل من رجال العلم والأدب [٤] .

---

(١) يراجع : المطرب/٢٧٣ ، والبداية والنهاية ٢ /٣١٨ ، وشذرات الذهب ٤/٢٧٢.

(٢) نسب ذلك إليه المالقي في رصف المباني/٣٣٩ ، والفيروزابادي في البلغة/١٣٢ .

(٣) مقدمة محقق النتائج / ١ ٢.

(٤) يراجع :دولة الإسلام في الأندلس ٤/٤٣٨– ٤٣٩.

فقد أظل هذا العصر أعلاماً نهل السهيلي من معينهم منهم ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) ، وابن الباذش (ت ٥٢٨هـ) ، وابن الأبرش (ت ٥٣٢هـ) ، وابن الرماك (ت ٥٤١هـ) ، وابن العربي (ت ٥٤٣هـ) .

وكان السهيلي من خيرة تلاميذ هذا العصر بشهادة شيوخه ، فقد ذكر أنه سأل شيخه ابن الطراوة عن العامل في المصدر إذا كان توكيداً للفعل ، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى ، فسكت ثم قال له : ما سألني عنه أحد قبلك ( )[١].

وأما عصر الموحدين فهو العصر الذي صار فيه السهيلي من الأساتذة البارزين .

وقد ازدهر العلم في هذا العصر ازدهاراً عظيماً ؛ لعناية حكامه بالعلم وتشجيعهم العلماء ، فقد أُثِرَ عن خليفتهم الثالث يعقوب بن يوسف أنه قال : " يا معشر الموحدين أنتم قبائل ، فمن نابه أمر فَزِعَ إلى قبيلته ، وهؤلاء . يعني العلماء – لا قبيل لهم إلا أنا " ( )[٢].

وحُكِي أن " مجالسه كانت مُزَيَّنة بحضور العلماء والفضلاء تُفْتَتَحُ بالتلاوة ثم بالحديث ثم يدعو هو ، وكان يجيد حفظ القرآن ، ويحفظ الحديث ، ويتكلم في الفقه ويناظر ..... صنف في العبادات ، وله فتاوٍ" ( )[٣].

وقد حظي السهيلي بهذه العناية ، فقوبل بمكارم الأخلاق في مراكش ، وقد صور لنا ابن يحيى استقبال حضرة مراكش له ، فقال " فأمروا بوصوله إلى حضرتهم ، وبذلوا من مراكبهم

---

(١) يراجع : النتائج ٨ ٣٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩ ٤ ١٣.

(٣) السابق ١٩ ٦ ١٣.

وخيلهم ونعمتهم ، وقوبل بمكارم الأخلاق ، وأزال الله عنه علام الإملاق ، واستقبل بالجاه الجسيم والوجه الوسيم " [١].

وقد نهل من معين السهيلي في هذا العصر تلاميذ كثيرون منهم عبد الله بن يحيي الأنصاري (ت ٦١١ هـ) ، والرندي (ت ٦١٦ هـ) ، وابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣هـ) ، وأبو على الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) .

ومن أعلام اللغة المعاصرين له : ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) ، وأبو ذر الخشني (ت ٦٠٤هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ) .

- **تأثيره في اللاحقين من النحاة المتأخرين :**

قد كان تأثيراً بالغاً لا يمكن إنكاره ولا إغفاله ، فقد كثر ذكره في كتبهم ، ونقل عنه أعلامهم صراحة في مؤلفاتهم .

فقد ذكره ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) في كتابه : الرد على النحاة [٢] ، ونقل عنه أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) في كتابه : شرح المقدمة الجزولية الكبير [٣].

ونقل عنه أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) في مؤلفاته المختلفة كارتشاف الضرب [٤] ، ونقل عنه المرادي (ت ٧٤٩ هـ) في كتابه : الجنى الداني [٥] ، ونقل عنه الإربلي (ت ٧٥٠ هـ تقريباً)

---

(١) المطرب /٢٣٢- ٢٣٣ .

(٢) يراجع . على سبيل المثال . : الرد على النحاة/ ١٣٣.

(٣) يراجع . على سبيل المثال . : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٣٦٠ ، ٢/ ٤٦٣، ٧٩٩ .

(٤) يراجع . على سبيل المثال . : الارتشاف ١/ ٤٦٧ ، ٤٦٨.

(٥) يراجع . على سبيل المثال . : الجنى الداني /٣٨، ١٥٩، ١٦١، ١٧٠ .

في كتابه : جواهر الأدب [١] ، ونقل عنه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في كتابه : مغني اللبيب [٢] ، ونقل عنه ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) في كتابه : المساعد [٣] ، ونقل عنه السلسيلي (ت ٧٧٠ هـ) في كتابه : شفاء العليل [٤] ، ونقل عنه عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) في كتابه : ائتلاف النصرة [٥] ، ونقل عنه الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) في كتابه : التصريح بمضمون التوضيح [٦] ، ونقل عنه السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه :الأشباه والنظائر [٧]، ونقل عنه الأشموني (ت ٩٢٩ هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك [٨].

- **وفاته :**

ودّع الدنيا – رحمه الله – بعد أن ملأها بفكره ، وكانت وفاته بحضرة مراكش يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة ، ودفن في ظهر هذا اليوم [٩] .

(١) يراجع . على سبيل المثال . نجـ واهر الأدب/٤٥٥، ٤٩٤، ٥٠٦.

(٢) يراجع . على سبيل المثال . : المغني ١/ ٥٠، ١١٩ ، ١٣١ .

(٣) يراجع . على سبيل المثال . : المساعد ١/ ١٩١، ٥١٣ ، ٥٨٧ .

(٤) يراجع – على سبيل المثال – : شفاء العليل ١/ ١٢٢، ١٢٣، ٤٢٩ .

(٥) يراجع . على سبيل المثال . : ائتلاف النصرة/١٣٥ ، ١٤٣ .

(٦) يراجع . على سبيل المثال . : التصريح ١/ ٢٠٢ ، ٢/ ١٥٣، ٢١٠، ٣١٠ .

(٧) يراجع . على سبيل المثال . : الأشباه والنظائر ١/ ١٤٤، ١٤٧ ، ٢ /١٠٧، ١٢٠ .

(٨) يراجع – على سبيل المثال – : شرح الأشموني ١/ ٥٢ ٩٥ ، ٣ /١٦٤ – .

(٩) يراجع : المعجب/٢٣٣ ، البداية والنهاية ١٢/ ٣١٨.

المبحث الثاني

انفراداته النحوية

المطلب الأول :

أصل " الذي"

خالف السهيلي النحويين في ذلك حيث يرى أن أصل (الذي) : ذو بمعنى صاحب ، ثم أدخلت الألف واللام عليه للتعريف ؛ لأنه اسم يوصف به المعرفة ، والنعت يتبع منعوته في التعريف ، ثم ضُعِّفت اللام ؛ كي لا يذهب لفظها في الإدغام ، وكي لا يذهب ألف الوصل في درج الكلام ، فصار : اللّذو ، ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة ؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب واو متطرفة بعد ضم إلا ويجب قلبها ياء ، فقلبت الضمة كسرة ، فصار : الذي ، كقولهم في جمع دلوٍ : أدلٍ .

قال **السهيلي** :" ثم إن أكثر العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف ، فأدخلوا الألف واللام عليه ، ثم ضاعفوا اللام كيلا يُذهِب لفظها الإدغام ، ويَذهَب ألف الوصل في الدرج ، فلا يظهر التعريف ، فجاء منه هذا اللفظ : الذو ، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة قلبوا الواو منه ياء ؛ إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب ياء ، كقولهم : دلو، و أدلٍ ، ولا نطول بتكثير النظائر؛ لأن الأصل معروف عند الشادين ، فلما انقلبت الواو ياء والضمة كسرة صار اللفظ الذي " ( )[١].

(١) النتائج/١٧٨، وينظر : الهمع ٣١٩/١ – ٣٢٠ .

وما ذكره **السهيلي** وإن دل على صفاء ذهنه وقوة عقله فإنه يعتريه التكلف ، لذا وصف كلامه بالتعسف والاضمحلال[١] .

وبدراسة المسألة في كتب النحويين – غير السهيلي – تبين أنهم اختلفوا في بيان أصل (الذي) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول : مذهب سيبويه [٢] ، والزجاج [٣] ، وآخرون [٤] .

ويرى هؤلاء أن أصل (الذي) : لَذِي على وزن فَعِل بكسر العين . قال سيبويه : " وأما (الذي) فإذا سميت به رجلاً أو بالتي أخرجت الألف واللام ؛ لأنك تجعله علماً له ، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث ، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة ، وتصرفه وتجريه مجرى عمٍ " [٥] .

فقد نص سيبويه على أن الذي يجرى مجرى عمٍ ، وعمٍ على وزن فعِل ، وكذلك (الذي) أصلها : لذٍ على وزن فعِل .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بما يلي :

---

(١) يراجع : التذييل ٣/ ٢٠٣ ، الهمع ١/ ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٣/ ١ ٢٨ .

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٠ ١١ .

(٤) ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٦٣، وابن هشام في الصحاح " الذي "، ومكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ٧١، وابن الشجري في الأمالي لابن الشجري ٣/ ٥٣، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ١٩١، وأبو حيان في التذييل ٣/ ٩ ١.

(٥) الكتاب ٣/ ١ ٢٨ .

أولاً : أن هذا له نظير من كلام العرب نحو : شجٍ وعمٍ ، وهذا أقل ما تبنى عليه الأسماء ، ولا يتعارض هذا مع الأسماء التي أوغلت في الشبه بالحروف، والتي تقع على أقل من ذلك ، فإن هذا خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق (الذي) بها، فيحكم بزيادة اللام الثانية فيها كما تزاد اللام للتعريف ؛ لأن هذا خلاف الأصل ، فاللام لا تزاد إلا في كلمات يسيرة لوجود الدليل على زيادتها نحو : زيدل ، وعبدل ، وأولالك ؛ لقيام الدليل على ذلك ، كقولك في معناها : زيد ، وعبد ، وأولاك .([١])

ثانياً : أن اللام والياء يذكران في التصغير، ومعروف أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها فقد قالوا في تصغير (الذي) : اللّذَيّا ([٢]) .

وقد أشار الدكتور مهدى المخذومي إلى أن احتجاج البصريين بتصغير (الذي) على : اللّذَيّا لا ينصر كلامهم ؛ لأن العرب يستروحون إلى الكلمات الثلاثية كما يستروح إليها غيرهم من الساميين ، ولذلك كان الأساس في اللغات السامية هو الثلاثي غالباً ، فإذا استعملت هذه الصيغ استعمال الصيغ الأخرى التي تمثل أكثر مفردات اللغة حملوها عليها ، وزادوا في أصولها كما فعلوا في اسم ، وأخ ، وأب ، وحم ، وفو، وغيرها ، وهي أبنية سامية الأصل بقيت في العربية دون أن يلحقها التطور الذي لحق مفرداتها ، فأقرَّها في الثلاثي ، فبقيت على حالها ، فلما أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات أضافوا إليها الواو والهمزة أو الهاء في

(١) ينظر : الإنصاف ٣/ ٦٧٠ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢/٦٧٣ ، وينظر : الأول ٣/٢٦٣ ، وشرح المفصل ٣/١٤٠ .

أخوه ، وآباء ، وأفواه ، وأسماء في حال الجمع ، وفتحت الخصائص العامة لسائر المفردات[١].

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين [٢] عدا الفراء .

ويرون أن الاسم في (الذي) هو الذال وحدها ، ثم زيدت لام متحركة ؛ لئلا يجمع بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ، ثم حركت الذال بالكسر، وأشبعت الكسرة ، فتولدت الياء [٣].

واحتج هؤلاء لمذهبهم بسقوط الياء في التثنية ، نحو قولنا : اللذان واللَّذَيْنِ ، وسقوطها في الشعر مع تسكين الذال [٤]

قال الشاعر:

فَظَلْتُ في شرٍّ من اللّذْ كِيدا كاللّذْ تزبَّي زُبْيةً فاصْطِيدا [٥]

وأجيب عن ذلك بما يلي :

---

(١) يراجع : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة واللغة ص/١٩٨ ١٩٩ .

(٢) ينظر : شرح اللمع للواسطي ٢٣١/ ، الإنصاف ٦٦٩/٢ ، اللباب للعكبري ١١٤/٣.

(٣) يراجع : شرح الكافية ٢٥/١ .

(٤) يراجع : اللمع ٣١٩/١ ، الإنصاف ٦٧٠/٢ ٦٧٢ ، شرح المفصل ٣٩/٣-١٤٠ .

(٥) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله . يراجع : إعراب القرآن للنحاس ٤٦٥/١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٧/٢.

. أنه لا يوجد في كلام العرب اسم ظاهر على حرف واحد ، ولو كان على حرف واحد لما جاز تصغيره ([١]).

. أن هذه التثنية ليست تثنية حقيقية ، وإنما هذه الصيغة مرتجلة للتثنية ، وإنما لم يجز تثنيتها كقولهم في زيد : زيدان ، وفي عمرو : عمران ؛ لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والأسماء الموصولة لا يجوز تنكيرها ([٢]).

. أن حذفها في الشعر وتسكين الذال في (اللّذْ) لغة ، ولو جاز الاستدلال بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز أن يستدل باللغات الأخرى على أن الأصل فيها الحركة ، فقد ورد فيها أربع لغات :

إحداها : الذيْ بياء ساكنة، وهي أفصح هذه اللغات .

الثانية : الذيّ بياء مشددة .

الثالثة : اللذِ بكسر الذال من غير ياء .

الرابعة : اللذْ بسكون الذال ، وهذه اللغة أقل اللغات، فأولى ألا تعتبر لقلتها ([٣]) .

وذكر ابن يعيش أن الياء حذفت في الشعر لضرب من التخفيف ؛ لحذفهم لها في قوله

١() يراجع : الأصول ٢٦٣/٢ ، شرح اللمع لـ واسطي/ ٢٣١ ، اللباب للعكبري ١١٤/١ ، الهمع ٩/١ ٣١.

٢() الإنصاف ٦٧٤/٢ ، التذييل ٣/ ٠ ٢ .

٣() الإنصاف ٦٧٥/٢ – ٧ ٦٧ .

تعالى : (مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ) [١] ، في قراءة كثير من القراء [٢].

وقيل [٣] : إن حذفها في الشعر وتسكين الذال يعد شاذاً لا يدل على زيادتها ؛ لأنه قد حذف في الشعر كثير من الأصول .

المذهب الثالث : مذهب الفراء [٤] .

ويرى أن أصل (الذي): ذا الإشارية .

وقد تناول ابن الشجري رأيه ، ووصفه بالفساد وبين أوجه فساده ، حيث قال : " وقال الفراء : أصل الذي : ذا المشار به إلى الحاضر ، أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة ، فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف ، وحطّوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب ، وهذا قول ظاهر الفساد ، وهو من دعاوى الكوفيين ، فمن فساده أن (ذا) معرفة بما فيه من الإشارة ، فلا حاجة به إلى التعريف بالألف واللام ، ثم قوله : حطوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب فاسد أيضا ؛ لأننا لسنا نجد في (الذي) إشارة إلى غائب كما نجد في ذلك ،

---

(١) الكهف / ٧ ١ .

(٢) وقف عليها أهل المدينة وأبو عمرو بغير ياء ، ووصلها ابن كثير وأهل الكوفة (حمزة والكسائي) ، وأهل الشام (ابن عامر وتلاميذه) بغير ياء، ووقفوا بغير ياء . يراجع : السبعة في القراءات /٣٨٦ ، التبصرة في القراءات السبع ٥٧١ .

(٣) قاله العكبري في اللباب ٢/١١٥ ، وأبو حيان في التذييل ٣/ ٢٠ .

(٤) لم أقف عليه في كتابه معاني القرآن في مظان ذلك ، وينظر: أمالي ابن الشجري ٣/٥٢ ، التذييل ٣/ ٠ ٢ .

وفي تلك ، وذانك ، وأولئك إشارة إلى غائب ، وأقوى وجوه فساده أنه إذا كان أصل الذي : ذا بزعمه ، فما وجه هذه اللام المدغمة فيها لام التعريف؟ "[١].

ويلاحظ من كلام ابن الشجري أن أصل (الذي) عند الفراء (ذا) الإشارية ، وأن هذا التغيير الذي حدث فيها حدث لتصيير إشارتها من الحاضر إلى الغائب ، وقد أفسد رأي الفراء بثلاثة أوجه هي :

. أنه لا داعي لتعريف (ذا) بالألف واللام ؛ لأنها معرفة قبل دخول الألف واللام .

. أنه لا وجه للقول بأن (الذي) يشار بها إلى الغائب ؛ لأن معنى الإشارة إلى الغائب ليس موجوداً فيها كوجوده في ذلك ، وتلك ، وذانك ، وأولئك .

. أن كلامه يعتريه النقصان ؛ لأنه لم يستوف كل ما حدث في الكلمة من تغيير، فإنه . وإن بيّن وجه دخول الألف واللام وهو التعريف . لم يبيّن وجه اللام المدغمة فيها لام التعريف.

ونظراً لما ذكره الفراء من تقديرات ثبت فسادها وصف كلامه بالتعسف والاضمحلال[٢].

وبالنظر إلى تلك المذاهب يتضح أن ما ذهب إليه السهيلي لم يقل به غيره من النحويين فيما وقفت عليه من كتبهم .

---

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٥٣ .

(٢) يراجع:التذييل ٣/ ٢٠٣ ، الهمع ١/ ٣٢٠ .

ويرى الباحث أنه لا مانع من الحكم بأن هذه الصيغة مرتجلة ، ويدلنا على ذلك قول الإمام الرضى بعد ذكره لرأي البصريين والكوفيين : " وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب " ( ) .

ومما يؤيد غموض آرائهم في هذه المسألة أنهم لم يكادوا يتعرضون لبقية الأسماء الموصولة ( ) ناهيك عن التكلف الظاهر في كلام كلٍّ من الفراء والسهيلي كما مرَّ .

(١) شرح الكافية ٣/ ١ ٢٥.

(٢) مدرسة الكوفة/ ٩ ١٩.

المطلب الثاني:

معني التثنية في " حنانيك "

خالف السهيلي جمهور النحويين في بيان المراد من التثنية في (حنانيك) ، قال في الروض الأنف: " وقوله : حنانيك بلفظ التثنية ، قال النحويون : يريد حناناً بعد حنان، كأنهم ذهبوا إلى التضعيف والتكرار لا إلى القصر على اثنين خاصة دون مزيد .

قال المؤلف . رحمه الله . : ويجوز أن يريد : حناناً في الدنيا، وحناناً في الآخرة ، وإذا قيل لمخلوق نحو قول طرفة :

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضنَا حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ [١]

فإنما يريد : حنان دفع وحنان نفع ؛ لأن كل من أمّل ملكًا فإنما يؤمله ليدفع عنه ضيراً أو ليجلب إليه خيراً "[٢].

ويظهر من النص أن السهيلي ذكر أن التثنية في حنانيك لا يراد بها التكثير ، وإنما يراد بها القصر على اثنين خاصة دون مزيد ، فإذا خوطب بها الخالق تعالى فالمعنى : حناناً في الدنيا ، وحناناً في الآخرة ، وإذا خوطب بها المخلوق فإنما يراد : حنان دفع ، وحنان نفع

---

(١) عجز بيتـه ن الط ويل لطرفة بـ ن العبد .
يراجع : ي وانه/ ٦٦ ، الكتاب ١/ ٣٤٨ ، تحصيل عي ن الذهب/ ٢١٩ ، وه و بلا نسبة في : المقتضب ٣/ ٢٢٤ ، شرح المفصل ١/ ١١٨ .

(٢) ل وض الأنف ١/ ٩ ٢٥ .

وردّ السيوطي مقالة **السهيلي** ببيت طرفة معللاً لذلك بأن طرفة قد استعمل (حنانيك) وهو لا يعتقد الآخرة ، فقال في تعليقه على رأى **السهيلي** : " ورُدّ بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة ، قال طرفة : **حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ** "[١] .

ولعل السيوطي قد أصاب أجرًا حين قال ذلك ؛ لأن **السهيلي** قد فرق في كلامه – كما مرّ – بين مخاطبة الخالق تعالى بـ (حنانيك) وبين مخاطبة المخلوق بها ، فإذا كان المخاطب الله تعالى ، فالمعنى : حناناً في الدنيا وحناناً في الآخرة ، وإذا كان المخاطب مخلوقاً كان المعنى : حنان دفع وحنان نفع ، فأنى للسيوطي أن يخلط بين الأمرين ؟

و بدراسة المسألة في كتب النحويين يبدو أن (حنانيك) من الألفاظ غير المتصرفة الملازمة للإضافة [١] ، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر، وقد أضمر فعله ؛ لأنه صار بدلا منه [٢] .

ولم يقع خلاف بين النحويين في ذلك ، وإنما اختلفوا في معني التثنية فيه على مذهبين منهما مذهب السهيلي السابق .

---

(١) الهمع ١/١١١- ١١٢ بتصرف واختصار .
(٢) يراجع : الكتاب ١/٣٤٨ ، شرح المفصل ١/ ١١٨ .
(٣) ينظر : الكتاب ١/٣٤٨ ، تحصيل عين الذهب/٢١٩ ، شرح المفصل ١/١١٨ .

فقد ذهب الجمهور ، ومنهم الخليل ( ) ، وسيبويه ( ) ، والمبرد ( )[١] ، والأعلم ( )[٢] ، وابن الأثير ( ) ، وابن يعيش ( ) ، والشلوبين ( ) ، وابن عصفور ( ) ، والرضى ( )[٧] ، والسيوطى[٨]( ) .

ويرى هؤلاء أن التثنية . هنا . معناها التكثير والمبالغة ومداولة الفعل ، فمعنى (حنانيك) : تحننّا بعد تحنن أو حناناً بعد حنان .

قال سيبويه في ذلك : " هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحنُّنًا بعد تحنُّن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل ؛ لأنه صار بدلاً منه . ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة ، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً، فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك .

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٣٤٨ – ٩ . ٣٤ .

(٢) يراجع : السابق ١/ ٨ . ٣٤ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٢٣ – ٤ . ٢٢ .

(٤) النكت ١/ ٣٨٥ ، تحصيل عين الذهب/ ٤١٩ – ٤٢٠ .

(٥) البديع ١/ ٠ . ١٣ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٨ . ١١ .

(٧) الوطئة/ ٣٥٢ ، شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٩٣ .

(٨) شرح الجمل له ١/ ١ . ٥٨ .

(٩) شرح الكافية ١/ ٩ . ٣٢ .

(١٠) الهمع ٣/ ١ . ١١ .

قال الشاعر ، وهو طرفه بن العبد :

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضنَا حَنانَيْكَ بعضُ الشرِّ أهونُ من بعضِ

وزعم الخليل . رحمه الله . أن معنى التثنية أنه أراد : تحننًا بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك، فلا ينقطعنّ وليكن موصولاً بآخر من رحمتك" ( ) [١] .

ويلاحظ من كلام سيبويه أن الخليل هو أول من قال بذلك .

وقال المبرد أيضاً : " واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها ، وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى للمبالغة ، وذلك قولك : لبيك ، وسعديك ، وحنانيك إنما أراد : حناناً بعد حنان أي كلما كنت في رحمة فلتكن موصولة بأخرى ، وتأويل حنانيك إنما هو رحمة بعد رحمة يقال : تحنن فلان على فلان إذا رحمه " ( ) [٢] .

ويتضح من كلام المبرد أنه متأثر بكلام الخليل وسيبويه .

وقد احتج الأعلم على مجيء التكثير بلفظ التثنية بقولهم : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءني القوم رجلاً ، فقال : " والدليل على التكثير بلفظ التثنية أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، وجاءني القوم رجلاً رجلاً ، ولا يحتاج إلى تكريره أكثر من مرة " ( ) [٣] .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤٨ – ٩ . ٣٤ .

(٢) المقتضب ٣/ ٢٢٣ – ٤ . ٢٢ .

(٣) النكت ١/ ٥ . ٣٨ .

ولعل ابن يعيش قد نقل كلام الأعلم هذا بمزيد من التفصيل والتوضيح في قوله :

" اعلم أن هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية الغرض من التثنية فيها التكثير ، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة ، وليس المراد منها الاثنين فقط ، كما تقول : ادخلوا الأول فالأول ، والغرض أن يدخل الجميع ، وجئت بالأول فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء ، ومنه يقال : جاءني القوم رجلاً فرجلاً على هذا المعنى ، ولا يحتاج إلى أكثر من تكريره مرة واحدة " (١) .

والرأي الأولى بالاتباع هو رأي السهيلي ؛ لأن اعتراض السيوطي على ما استدل به السهيلي قد ثبت فساده بخلاف ما استدل به القائلون بإفادة (حنانيك) معنى التكثير ، فقد استدلوا بقولهم : ادخلوا الأول فالأول ، ودخل القوم رجلاً رجلاً ، ولعل معنى التكثير الظاهر في المثالين فُهِمَ من الدلالة على الجمع في ادخلوا ، والقوم ، ويدل على ذلك أنه لو قال قائل : ادخلا رجلاً رجلاً ، أو دخل الرجلان رجلاً رجلاً لم يكن في ذلك دلالة على التكثير والمبالغة .

المطلب الثالث :

الاقتصار على أحد مفعولي (اختار) و (استغفر)

خالف السهيلي النحويين فذهب إلى أنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (اختار)

(١) شرح المفصل ١/ ٨ ١١ .

و(استغفر) .

وقد أورد ذلك السيوطي ، قال: " وكذا يحذف أي : مفعول باب اختار ، نحو : اخترت الرجال ، واستغفرت ذنبي خلافا للسهيلي من قوله : لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب " ( ) . ١

ونسب ذلك إلى السهيلي أيضا أبو حيان ( ) . ٢

ولم أقف على هذا فيما وقفت عليه من مؤلفات السهيلي .

وما نسب إلى السهيلي يعوذه الدليل ، ولذلك فإني أميل إلى المذهب الأول المجيز للحذف ؛ لأنه ورد في فصيح الكلام نثراً وشعراً ، فقد أجاز الجرجاني حذف أحد المفعولين مستدلاً بقوله تعالى : (وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ) ( ) ، وأجاز حذفهما معاً مستدّلاً لذلك بقوله تعالى : (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) ( ) ، وبقولهم : استغفرت لزيد ٤.

ووقع الحذف مع (اختار) في قول الشاعر :

وقالوا نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالبُكَا فَقُلْتُ البُكَا أَشْفَى إِذَنْ لغَلِيلِي ( ) ٥

---

(١) الهمع ٣ / ٧ ١ .

(٢) التذييل ٣ : ١/ ٧ ٧ (رسالة).

(٣) هـ ود / ٠ ٩.

(٤) المناق و ن / ٦.

(٥) البيتـ ن ط ويل ، لكثير عزة في ي وانه/١٥٧ . وبلا نسبه ينظر : شرح شذ ور الذهب/٣٨٢ ، والمغني ١/٤١٣ ري واية: " لها "م وضع " م ن ".

فالتقدير : فاختر من الصبر والبكا واحداً (١).

وذهب غيره إلى القول بجواز الاكتفاء بأحد المفعولين ، ومن القائلين بهذا سيبويه في قوله :" هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، إن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيداً درهماً ، وكسوت بشراً الثياب الجياد .

ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) (٢) ، وسميته زيداً ، وكنيت زيداً أبا عبد الله ، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً ، ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنباً لَسْتُ مُحْصِيه رَبَّ العبادِ إليه الوَجْهُ وَالعَمَلُ (٣) " (٤) .

والملاحظ أن سيبويه قد عقد لذلك باباً ، وكان مما مثل به الفعلين (اختار) و(استغفر) .

وقد ذهب إليه أيضاً ابن السراج (٥) ، والزجاجي (٦) .

---

(١) يراجع : منتهى الأدب بتحقيق شرح شذ ور الذهب / ٣٨٢ .

(٢) الأعراف/ ٥ ١٥٥.

(٣) البيت م ن البسيط ، لـ م أقف على قائله .
يراجع : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٤ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠ ، والأصول ١ /١٧٨ ، وشرح السيرافي ٢/ ٣٠٤ ، والبديع ٢ : ١ / ٤٤١ .

(٤) الكتاب ١ / ٧ ٣ .

(٥) الأصول ١/ ١٧٧ وما يليها .

(٦) الجمل في النحو / ٧ ٢ .

ولم يكتف الجرجاني بإجازة حذف أحد المفعولين بل أجاز حذفهما معاً مع الفعل (استغفر) ، فقال : " وتقول : أمرت خيراً ، ولا تذكر المأمور ، كما قلت : أعطيت درهماً ، ولم تذكر مَنْ أعطيته ، وأمرت زيدًا ، ولا تذكر ما أمرت به ، كما قلت أعطيت زيدًا ، ولم تذكر ما أعطيته ، قال تعالى : (وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ) ، وتقول : أمرت ، فلا تذكر المفعول ألبتة ، كما قلت : أعطيت وكسوت ، وتركت ذكر المفعولين ، وعلى ذا قولك : استغفرت لزيد ؛ لأن لزيد ليس من المفعولين في شيء ، وإنما هو تبيين لموضع الاستغفار ، كما تقول : أخذت لأجل زيد ، وأعطيت لأجل زيد ، قال تعالى : (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) ، وإذا قلت : اللهم اغفر لزيد ، كان التقدير : اللهم اغفر لزيد ذنوبه " [١] .

فقد أجاز الجرجاني حذف أحد المفعولين ، واستشهد لذلك بقوله تعالى : (اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ) ، وأجاز حذفهما معاً في قوله تعالى : (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) وقولهم : استغفرت لزيد ؛ لأن " لهم " و " لزيد " ليسا من المفعولين في شيء .وذهب أيضاً إلى جواز حذف أحدهما المجاشعي [٢] ، وابن الأثير [٣] ، وأبوعلي الشلوبين [٤] ، وابن عصفور [٥] .

(١) المقتصد ١/٦١٦ .
(٢) شرح عيون الإعراب /١٢٣ – ٤ .
(٣) البديع ٢ : ١/ ٣ ٤٤ .
(٤) الوطنة/ ٥ ٢٠ .
(٥) المقرب /١٨٤ – ٥ ١٨ .

المطلب الرابع:

وصف الوصف

خالف السهيلي النحويين فذهب إلى منع وصف الوصف إذا كان يقوى فيه معنى الفعل ، ويجيز ذلك إذا كان جارياً مجرى الاسم الجامد كأن يكون خبراً عن مبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد .

قال : " ولا يمتنع عندي نعته [أي الوصف] في بعض المواطن بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد ، فيكون خبراً عن مبتدأ ، أو بدلاً من اسم جامد ، وأما نعتاً محضًا يقوى فيه معنى الرفع فما أراه يجوز ذلك فيه " ( ) .

ولعل السهيلي حصر جواز نعت الوصف في هذين الموضعين ؛ لأنهما لا يخلصان للشبه بالفعل ؛ لأن كلاً منهما قد يستخدم جامداً غير مؤول بالمشتق ومشتقاً بخلاف النعت ، فلا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق ، فيقوى شبهه بالفعل ، ولذلك لا يجوز وصفه ، وكأنه بما قال يبطل ما استدل به سيبويه ، ومن تبعه ، فليس فيما استدلوا به وصفاً وقع خبراً أو بدلاً من اسم جامد .

وبدراسة المسألة نجد أن النحويين – غير السهيلي – اختلفوا في نعت الوصف المشتق من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : الجواز مطلقاً ، وإمام القائلين بذلك هو سيبويه ، فقد جوز ذلك في غير موضع من كتابه ، ففي باب : " هذا مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ،

(١) النتائج/٢٠٨ ، ويراجع : الارتشاف ٤/١٩٣٣، الهمع ٣/ ١٥١.

والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك " يستدل على أن المضاف إلى معرفة يكون بمنزلة النكرة إذا كان صفة لنكرة سواء كان وصفاً، أو موصوفاً ، أو خبراً ، أو مبتدأ ، فقال : " واعلم أن كل مضاف إلى معرفة ، وكان للنكرة صفة ، فإنه إذا كان موصوفاً ، أو وصفاً ، أو خبراً ، أو مبتدأ بمنزلة النكرة المفردة ، ويدلك على ذلك قول الشاعر جرير:

ظَلَلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرُورِ كأنّنا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ (١)

كأنه قال : لدى مستقبل صائم " (٢) .

فسيبويه يرى أن (مستقبل الريح) بمنزلة النكرة ؛ لأنه نعت للنكرة (فرس) ونعت بـ (صائم) وهو نكرة .

ولا يخفى أن سيبويه في كلامه السابق أجاز نعت الوصف فكلمة (مستقبل) وصف نُعِت بـ (صائم) .

وقد نص على ذلك أيضاً في باب " هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها " حيث بين أن المعرف بأل يوصف بمثله ، أو بما أضيف إليه ثم قال : " وذلك قولك : مررت بالجميل النبيل ،

---

(١) البيت من الطويل وهو لجرير.

ينظر : ديوان جرير/٤٥٤ ، الكتاب ١/٤٢٥ ، النكت ١/٤٣٣ ، اللسان (حرر) ، الدرر ١/٣٨١ ، وبلا نسبة في : المقتصد ١/ ٥١٧ .

وفيه حجة أخرى وهي أن " مستقبل الريح " نكرة لأن التنوين ها هنا مضمر ، والأصل : مستقبلٍ الريح ،ثم حذف التنوين ، ويدل على ذلك أنه وصف بصائم وهو نكرة . يراجع : شرح أبيات سيبويه للنحاس/ ٩ ١٠.

(٢) الكتاب ١/٤٢٥ ٤٢٦ ، ويراجع : الارتشاف-٤/ ١٩٣٣.

ومرت بالرجل ذي المال " [١] .

فقد نُعِت (الجميل) . وهو وصف . بـ (النبيل) .

ونص عليه أيضاً في باب " هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً ، ولا يقع موقعه غير المفرد " حيث يقول : " وتقول : يا زيد الطويل ذو الجمة ، إذا جعلته صفه لطويل " [٢] .

وقال بـه المبرد حيث أجاز أن يقال : " يا زيد العاقل ذو المال " بجعل " ذو المال" نعتاً للعاقل[٣] .

وأجازه كذلك النحاس [٤] ، وابن السراج [٥] ، وصححه السيوطي ، وعلّل لذلك بأن الوصف اسم وكل اسم قابل للوصف ولا يرد بشبه ضعيف، أي : شبه الفعل والجملة [٦] .

المذهب الثاني : المنع مطلقاً ، فلا يجوز نعت الوصف ، وإذا تعددت الصفات فهي للأول إن كان مذكوراً ، وإلا فللمقدر.

ونُسب هذا إلى ابن جني [٧] ، فقد نص **السهيلي** على[٧] مذهب ابن جني في النتائج فقال : "..... فينبغي أن لا يجوز أن ينعت النعت ، فتقول : مررت برجل عاقل كريم ، على أن يكون

---

(١) الكتاب ٢/ ٧.

(٢) الكتاب ١٩٣/١ ، ويراجع : الارتشاف ١٩٣٣/٤ ، وحاشية الصبان ١٠٦/٣.

(٣) المقتضب ٩/٤ ٢١.

(٤) إعراب القرآن له ٢٠٤/٥ ، وشرح أبيات سيبويه له/ ١٠٩.

(٥) الأصول ٢/١ ٣٧.

(٦) الهمع ١/٣ ١٥.

(٧) لم أقف عليه فيما أتيح ليي من مؤلفاته ، ويراجع : النتائج/٢٠٨ ، والارتشاف ١٩٣٣/٤.

كريم نعتاً لعاقل ، ولكن نعتاً للاسم الأول ، وكذلك عزيز حكيم ، وسميع عليم ؛ لأن النعت ينبئ عن الاسم المضمر وعن الصفة ، والمضمر لا ينعت ، ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دل على الفعل والفاعل ، والجملة لا تنعت ، ولأنه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء ، والفعل لا ينعت ، وكذلك قال ابن جني هذا كله " [١] .

فابن جني يرى أن الوصف لا ينعت ، فإذا قلنا : مررت برجل عاقل كريم ، فكريم صفة لرجل لا لعاقل ، ويعلل لمذهبه بثلاثة أمور :

الأول : أن النعت يدل على الصفة والاسم المضمر ، ومعلوم أن الضمير لا ينعت به .

الثاني : أنه يدل على الفعل والفاعل، وهما جملة ، والجملة لا تنعت ، وإنما تنعت المفردات .

الثالث : أنه أشبه الفعل في رفعه للأسماء ، والفعل لا يجوز نعته .

وقد أشار السيوطي إلى أن من المانعين مَنْ علل لذلك بأن النعت من تمام الاسم الأول فكأنه بعضه . وردّ هذا القول بأنه لا خلاف في وصف المضاف والمضاف إليه مع أنهما كذلك [٢] .

وممن منعوا ذلك ابن بابشاز ، وحجته أن الصفة مشتقة من الفعل ، والفعل لا يوصف ، فكذلك الصفة ، ويوجه " مررت بالكاتب النبيل " على تقدير محذوف ، وكأن الأصل : مررت بالرجل الكاتب النبيل ، وحينئذٍ يجيز في " النبيل " أمرين :

الأول : أن يكون نعتاً للمحذوف فيكون صفة بعد صفة .

---

(١) النتائج/ ٨ ٠ ٢٠.

(٢) الهمع ٣/ ٠ ٥ ١٠.

الثاني : أن يكون صفة للكاتب على تنزيله منزلة الاسم المحذوف ، وحينئذٍ لا تكون الصفة لنفس الصفة ، وإنما هي وصف للموصوف مع صفته ( ) [١] .

وإذا كان هذا توجيه ابن بابشاز لما لا يحتمل ظاهره إلا نعت الوصف ، فمن باب أولى أن نحو : (مررت بالرجل الكاتب النبيل) يوجه – عنده – على أن (النبيل) نعت لرجل لا لكاتب .

المذهب الثالث : المنع إذا عمل عمل الفعل ، والجواز إذا لم يعمل .

ونسب هذا المذهب إلي بعض النحويين ( ) [٢] .

وإنما منعوا ذلك إذا عمل الفعل ؛ لقوة شبهه بالفعل حينئذٍ ، والفعل لا ينعت ، وأجازوه إذا لم يعمل عمل الفعل لبعد شبهه عن الفعل إذ ذاك .

ولهذا نرى بعض النحويين – كابن عصفور[٣] ( ) ، وابن مالك ( ) – يمنع[٤] عمل الوصف إذا وصف.

قال ابن مالك : " ولا يعمل اسم الفاعل إذا لم يقصد به معنى الفعل كصاحب في أكثر الاستعمال لعدم الاعتماد على صاحب مذكور أو منوي ، ولا إذا صغر أو وصف أو قصد به المضى ، ولم توصل به الألف واللام ، ولا حكيت به الحال ، فلا يقال : "هذا ضويرب زيداً " ، ولا " هذا ضارب عنيف زيداً "، ولا " هذا ضارب أمس زيداً لا اليوم ".

وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف ؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل

---

(١) شرح المقدمة لابن بابشاذ/ ٣ ٣٨ .

(٢) لم أقف على أحد ممن يراجع : الارتشاف ٤/١٩٣٣ ، والهمع ٣/١٥١.

(٣) المقرب/ ٨ ١٨.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤ ٧.

معنى لا لفظاً " [١] .

فقد منع ابن مالك أن يقال : هذا ضارب عنيف زيداً بنصب " زيداً " ، على أنه مفعول به لضارب ؛ لأنه بعد عن شبه الفعل بوصفه ؛ لأن الوصف من خصائص الأسماء .

وإذا ثبت ما قدمناه فإنه لا يجوز على هذا المذهب أن يكون الوصف نعتاً في نحو ما استدل به سيبويه ، ومن تبعه ؛ لأن الوصف عامل عمل الفعل ، فقد عمل في قول الشاعر :

ظَلَلْنَا بِمُسْتَنِّ الحَرُورِ كأنّنا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمِ

لاعتماده على موصوف وهو (فرس) ، واسم الفاعل يعمل إذا كان مجرداً من (أل) ومعتمداً على موصوف كما ذكر النحويون [٢] .

وكذلك عمل في قولهم : مررت بالجميل النبيل ، وفي قولهم : يا زيد الطويل ذو الجمة ؛ لأن (الجميل) و (الطويل) صفتان مشبهتان ، وكلاهما مقترن بالألف واللام .

وقد أجاز النحويون في اسم الفاعل إذا كان كذلك العمل في كل حال [٣] ، والصفة المشبهة تعمل بشروط اسم الفاعل في العمل [٤] .

والرأي الذي أميل إليه هو منع نعت الوصف ، وإذا تعددت النعوت فهي للموصوف المذكور

---

(١) السابق والصفحة.

(٢) يراجع : الإيضاح للفارسي/١٣٣، والمقتصد ١/٥٠٩، والمقرب/١٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣ ٧ .

(٣) ينظر : المقتصد ١/٥٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٦ ، وشرح شذور الذهب/٣٩٨.

(٤) شرح ابن الناظم/٣١٨ ، وشرح شذور الذهب/ ٤٠٤.

أو المقدر ، كما قال ابن جني وابن بابشاز ، ولكن ليس المانع ما قالوا فقط ، وإنما يضاف إلى ذلك أمور :

الأول : أن القول بنعت الوصف يؤدي إلى وقوع الوصف نعتاً ومنعوتاً في آن واحد ، وهذا ثقيل بخلاف القول بتعدد النعوت لمنعوت واحد فلا ثقل فيه .

الثاني : أن القول بنعت الوصف يؤدي إلى التباس باب نعت الوصف بباب تعدد النعوت لمنعوت واحد ، وبباب تعدد الخبر إذا كان الخبر المتعدد وصفاً .

الثالث : أن ما استدل به سيبويه ، ومن تبعه من المجوزيين لوصف الوصف مطلقاً يمتنع على مذهب من قال بجواز نعت الوصف إذا لم يعمل وبمنعه إذا عمل ، وعلى مذهب **السهيلي** كما مرّ ، ومع ذلك لم يستدل **السهيلي** ولا أصحاب هذا المذهب لما قالوا بشاهد واحد مسموع ، ولا غير مسموع .

المطلب الخامس:

عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل

خالف السهيلي النحويين فأجاز عطف الفعل على الاسم ، ومنع عطف الاسم على الفعل وقبَّحه، قال :" وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل ، نحو قوله تعالى: (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)، ونحو :(وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ) ؛ لأن الاسم المعطوف عليه حامل للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم .....فإن قيل : فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل ، فيقول : مررت برجل يقوم وقاعد ؟ قلنا : هذا ممتنع على قبح "(١) .

وقد احتج السهيلي لمذهبه بأمور :

الأول : أن الفعل أصل ، والاسم المشتق منه فرع عنه ، فإذا عطف الفعل على الاسم المشتق منه يؤول الاسم بالفعل، وفي هذا رد الفرع إلى الأصل بخلاف عطف الاسم المشتق على الفعل ، ففيه ردّ الأصل إلى الفرع ، ولهذا جاز عطف الفعل على الاسم دون عكسه (٢) .

الثاني : أن الاسم إذا عطف على الفعل أُوِّل الفعل إلى معنى الاسم ، وهذا غير مقبول ؛ لأن هذا الفعل " فعل محض وإن كان قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد ، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم، وإنما هو فعل محض " (٣).

---

(١) النتائج/٣١٨ – ٩ ١ ٣ .

(٢) السابق/ ٩ ١ ٣ .

(٣) السابق والصفحة.

الثالث : أنه سيؤدي إلى عطف الاسم على فعل محض ، وهذا لا يجوز " لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد "[١].

الرابع : أن عطف الفعل على الاسم يشبه عطف الجملة على الجملة ، فإذا " قلت : مررت برجل قائم ويقعد ، ففي (يقعد) ضمير فاعل ، كما في (قائم) ضمير فاعل "[٢] .

وهو يشير بذلك إلى أن هذا لا يتأتى في نحو : مررت برجل يقوم وقاعد ؛ لأن (قاعد) لا يحتمل الضمير عنده ؛ لأنه فَقَدَ شرط الإعمال بوقوعه بعد الواو ، فيكون من عطف المفردات على الجمل .

الخامس : أن الاسم يكون جارياً على الفعل وعاملاً عمله إذا عطف الفعل على اسم الفاعل بخلاف العكس ، قال : " عُطِف الفعل على الاسم في مثل قوله تعالى : (صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)، ونحو : مررت برجل قائم ويقعد ؛ لأن الاسم معتمد على ما قبله ، وإذا كان اسم الفاعل معتمداً عمل عملَ الفعل ، والاعتماد أن يكون نعتاً أو خبراً ، والذي بعد الواو ليس بمعتمد ، ولو عكست المسألة فقلت : برجل يقوم وقاعد ، أو يصففن وقابضات قبح ؛ لأن ما بعد الواو اسم محض ، وليس بمعتمد ، فيجرى مجرى الفعل "[٣] .

ويرى أبو حيان أن هذه الحجة الأخيرة غير جيدة ؛ لأن المعطوف يجرى مجرى المعطوف عليه ، فيقول : " وهذا الذي قاله [أي السهيلي] ليس بجيد ؛ لأنه إذا عطف على الفعل الذي وقع صفة أو خبراً أو حالاً ، فهو خبر وصفة وحال ، وهو يجرى مجرى الفعل ، ألا ترى أنه

---

(١) السابق والصفحة.

(٢) النتائج/ ٩ ٣ ١ .

(٣) النتائج/ ٠ ٣ ٢ .

يجوز له أن يعمل عمل الفعل ، والعطف لا يمحض فيه معنى الاسم " [١] .

هذا هو مذهب السهيلي كما ورد بالنتائج، وقد نسبه إليه أيضاً أبو حيان [٢]، وابن هشام [٣] ، غير أن أبا حيان ذكر أن السهيلي تأول قول الشاعر :

باتَ يُغشِّيها بعَضْبٍ باترٍ يَقْصِدُ به في أسْوُقِها وجَائرٍ [٤]

على أن " جائر " ليس عطفاً على " يقصد " ، وإنما هو معطوف على " باتر " وأنه يرى أن الشاعر إذا أراد العطف على " يقصد " فهو نادر يجوز على قبح [٥] .

وهذا الذي ذكره من تأول السهيلي لقول الشاعر ، لم أقف عليه في مؤلفات السهيلي .

وبدراسة المسألة يظهر فيها مذهبان – غير مذهب السهيلي – :

المذهب الأول : أنه يجوز التعاطف بين الفعل والاسم ، فيعطف كل منهما على صاحبه إذا كان أحدهما في تأويل الآخر .

وقد ذهب إلى ذلك جمهور النحويين ومنهم الزجاج [٦] ، والزجاجي [٧] ،

---

(١) التذييل ٥ : ٥ ٤٦ (رسالة) .

(٢) يراجع : الارتشاف ٢٠٠٢/٤ ، التذييل ٥ : ٤٦٤/٤ ٤٦٥ (رسالة) . –

(٣) يراجع : حاشية يٰن هشام على كافيه يٰن الحاجب ورقة/ ٨٩ (مخط وط).

(٤) البيت من الرجز لم أقف على قائله . يراجع : الشعر ٤٢٧/٢ رواية " يعشيها " وضع " يغشيها " ، أمالي يٰن الشجري ٤٣٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٢.

(٥) البحر المحيط ٠ ٥ ٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه له ٤١٢/١ ، والنتائج/ ٣١٩.

(٧) لم أقف عليه فيما أتيح ليمن مؤلفاته ، ويراجع : التذييل ٥ : ٤٦٥/٢ (رسالة) .

والفارسي [٤] ، وابن الشجري [٥] ، و الشلوبين [٦] ، وابن عصفور [٧] ، وابن مالك [٨] ، وآخرون [٩] .

وقد احتج القائلون بذلك بفصيح القول شعراً ونثراً :

أولاً : احتجاجهم لعطف الفعل على الاسم :

احتجوا لذلك بقوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً. فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً) [١٠] ، و (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [١١] .

فقد عطف (أَثَرْنَ) على (الْمُغِيرَاتِ) و(يَقْبِضْنَ) على (صَافَّاتٍ) ، وسهل ذلك تأويل (أَثَرْنَ) بالمثيرات ، و(يَقبِضْنَ) بقابضات [١٢] .

---

(١) الشعر ٧ ٤٢.

(٢) الأمالي له ٤٣٧، ٤٣٨ و ٣/٢٠٤ ، ٢٠٥.

(٣) شرح المقدمة الجزولية له ١ ٤٧.

(٤) شرح الجمل له ٢١١/ ٢ – ٢١.

(٥) التسهيل/١٧٨ ، وشرح التسهيل له ٣٨٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ –١٢٧٣.

(٦) منهم ابن الناظم في شرحه على الألفية /٣٩١ ٣٩٢ ، والمالقي في رصف المباني/٤١٠ ٤١١ ، وأبو حيان في الارتشاف ٤ /٢٠٢٢ ، والبحر المحيط ٧ /٢٥٠ ، والمرادي في توضيح المقاصد ١٠٣٤/ – ١٠٣٥.

(٧) العاديات / ٣ ، ٤ .

(٨) الملك / ٩ ١ .

(٩) يراجع : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٣ .

وقولـه تعالى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) (١) ، والمعنى إن الذين تصدقوا وأقرضوا (٢) .

وجعل منه الزجاج قولـه تعالى :(وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ. وَيُكَلِّمُ النَّاسَ) (٣) ، والمعنى عنده : يبشرك به وجيهاً ومكلماً الناس (٤) .

واستدل لـه الفارسي (٥) بقول الشاعر :

وما أنا للشَّيءِ الَّذي ليسَ نافِعي وَيَغْضبُ منهُ صَاحِبي بَقَوُلِ (٦) .

وأضاف إلى ذلك أبو حيان قولـه تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي) (٧) ، فقد أجاز في الفعل (يهدِيْ) أن يكون معطوفاً على (الْحَقَّ) (٨) .

ثانياً : احتجاجهم لعطف الاسم على الفعل :

---

(١) الحديد / ٨ ١ .

(٢) يراجع : الأمالي لابن الشجري ٤٣٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١١/١ ، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٠٣.

(٣) آل عمران/ ٤٥ ، ٦ ٤ .

(٤) معانى القرآن وإعرابه ١/ ٢ ٤١ .

(٥) الشعر ٢/ ٦ ٤٢ .

(٦) البيتان من الطويل لكعب الغوي في ديوانه/ ١٢٩، و يراجع : الكتاب ٤٦/٣ ، شرح المفصل ٣٦/٣ ، أمالي ابن الحاجب ٣٠٤/١ . وبلا نسبة في : المقتضب ١٧/٢ .

(٧) سبأ / ٦ .

(٨) يراجع : البحر المحيط ٧/ ٠ ٢٥ .

احتجوا لذلك بقول الشاعر :

باتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ بَاترٍ يَقْصِدُ به في أَسْوُقِها وجائرٍ

حيث عطف الاسم (جائر) على الفعل (يقصد) ، ويرى ابن عصفور أن الفعل هنا مؤول بالاسم ، والمعنى : قاصد في أسوقها وجائر (١) .

وأما ابن مالك فيؤول الاسم (جائر) بـ (يجور) (٢) ، والأولى قول ابن عصفور؛ لأن الفعل في موضع النعت ، والأصل في النعت أن يكون اسماً .

وقول الشاعر :

فَأَلفَيتْهُ يَوْماً يُبيرُ عدُوَّهُ ومُجْرٍ عطَاءً يستخفُ المَعَابِرَا (٣) .

وقوله :

يا رُبَّ بيضاءَ من العوَاهِجِ أُمّ صبيّ قد حَبَا أو دَارِجِ (٤) .

وجعل ابن مالك منه قوله تعالى : (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) (٥) ،

---

(١) شرح الجمل له / ٢ ١ ٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ ١ ٢ ٧ .

(٣) البيت من ط ويل للنابغة في ديوانه/ ١ ٧ ورواية" بحر"م وضع" مجر"، وبلا نسبة في : شرح المقدمة الجزولية ١ ٤ ٧.

(٤) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله . يراجع : تهذيب اللغة " درج " ورواية " يا ليتني قد زرت غير خارج "م وضع " يا رب بيضاءم ن لعواهج " ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ ٨٣ .

(٥) الأنعا م / ٥ ٩ .

حيث عطف (مُخْرِجُ) على (يُخْرِجُ) ؛ لأن (مُخْرِجُ) مؤول بـ (يُخْرِجُ) [١].

وخالف الأشموني ابن مالك في ذلك التأويل ؛ لأن ابن مالك كما لوحظ أوّل المعطوف ، والأولى عند الأشموني تأويل المعطوف عليه لأنه نعت ، والأصل في النعت أن يكون اسماً [٢].

ويرى الزمخشري أن (مُخْرِجُ) عطف على (فالق) لا على الفعل حتى يكون من عطف الاسم على الاسم [٣].

وجعل الشيخ خالد لكل من الزمخشري وابن مالك مرجحين :

أولاً : مرجحا الزمخشري : عدم التأويل ، والتوافق بين نوعي المتعاطفين .

ثانياً:مرجحا ابن مالك :السلامة من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء ومقابله [٤].

وما رجح الشيخ خالد به كلام الزمخشري أولى بالقبول ؛ لأن الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء ومقابله أثقل من التأويل وعدم التوافق " فالعلاقة بين المضارع واسم الفاعل قويت بما بينهما من المضارعة ، فقد استحق المضارع الإعراب لمضارعته اسم الفاعل ، واستحق اسم الفاعل الإعمال لجريانه على الفعل ، لذا لم يبعد العطف بينهما " [٥].

المذهب الثاني : أنه لا يجوز التعاطف بين الفعل والاسم ، فلا يعطف أحدهما على

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٣ ، ويراجع : التصريح ٢/٦٢١ ، وشرح الأشموني ٢/١٧٩ .
(٢) شرح الأشموني ٣/ ٩ ١٧ .
(٣) الكشاف ٢/ ٧ ٣ .
(٤) يراجع : التصريح ٢/ ١ ٦٢ .
(٥) يراجع : أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٧ بتصرف .

الآخر . وقد نسب هذا إلى المازني [١] ، والمبرد [٢] ، والزجاج [٣] .

ولم أقف للمازني على نص في ذلك .

وأما المبرد فقد قال بمنع عطف الفعل على الاسم في المقتضب [٤] ، وأما منع عطف الاسم على الفعل فلم أقف على كلامه فيه .

وأما ما نسب إلى الزجاج فهو خلاف ما ذكر في كتابه " معاني القرآن " [٥] ، فقد أجاز فيه عطف كل من الفعل والاسم على الآخر ، وقد سبق الحديث عن ذلك عند الحديث في المذهب الأول .

ويرى ابن السراج قبح التعاطف بين الاسم والفعل ، وعلل لذلك بأن العطف أخو التثنية ، والتثنية لا يجوز فيها أن ينضم اسم إلى فعل ، فكذلك العطف .

قال : " وقد أجاز قوم من النحويين : ظننت عبد الله يقوم وقاعداً ، وظننت عبد الله قاعداً ويقوم ، ترفع يقوم ، وأحدهما نسق على الآخر ، ولكن إعرابهما مختلف ، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم ؛ لأن العطف أخو التثنية ، فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في التثنية كذلك لا يجوز في العطف " [٦] .

---

(١) يراجع : الارتشاف ٤/٢٠٢٢ ، الهمع ٣/ ٢٢٤ .

(٢) نفس المرجع ن في م واضعهما .

(٣) نفس المرجع ن في م واضعهما .

(٤) المقتضب ٢/٢٥ ، ويراجع : الارتشاف ٤/ ٢٠٢٢ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ١/ ٢ ٤١ .

(٦) الأصول ١/١٨٤ ، ويراجع : الارتشاف ٤/ ٢٠٢٢.

ومن المانعين له ابن الأثير ، ولم يكتف بالمنع بل أوَّل ما جاء ظاهره ذلك نحو : قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً) ، فيرى أن الواو تحتمل أنْ تكون عاطفة ، وأنّ تكون حالية ، فإن كانت عاطفة ، فقد عطف (وَأَقْرَضُوا) على معنى صلتي اسمي إنّ ، وإنْ كانت حالية فـ (أَقْرَضُوا) حال على تقدير " قد " ، كقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً) [١] أي : وقد كنتم [٢] .

والذي أراه أولى بالقبول هو القول بجواز عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل والعكس ، فقد ورد ذلك في فصيح القول شعراً ونثراً .

ولذا يضعف ما قاله أبو حيان من جواز عطف الفعل على الاسم في قوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي) ؛ لأن فيه عطف فعل على اسم محض غير مشبه للفعل ، ومن ثم فإن الأولى أن يكون (يَهْدِي) في موضع الحال ، والتقدير : وهو يهدى ، وقد أجازه أبو حيان نفسه [٣] .

وأما ما احتج به المانعون للتعاطف بين الاسم والفعل ، وهو أن العطف كالتثنية ، فإن هذا كائن إذا لم يؤول أحدهما بالآخر ، وأما إذا أوَّل ، فما المانع من التعاطف حينئذٍ .

وكذلك يجاب على السهيلي بأنه إذا كان الفعل أصلا لاسم الفاعل في الاشتقاق والعمل ، فإن الاسم أصل للمضارع في الإعراب ، فكلاهما يجرى على الآخر ، ومن ثم فإن الفعل حينئذٍ ليس فعلاً محضاً – كما قال – وإنما يمكن أن يؤول بالاسم طالما ثبت أن كليهما يجرى على

---

(١) البقرة / ٨ ٢ .

(٢) البديع ١ : ٩ ٣٧ .

(٣) يراجع : التذييل ٥ : ٦٦٥ (رسالة) .